الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.2/66

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
31 December 2025
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

الدورة السادسة عشرة

جنيف، 9–10 كانون الأول/ديسمبر 2025

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن دورته السادسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في 9 و10 كانون الأول/ديسمبر 2025

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة السادسة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في قصر الأمم بجنيف في 9 و10 كانون الأول/ديسمبر 2025.

أولاً- موجز مقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- افتتحت الدورة مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، باسم نائب الأمينة العامة للأونكتاد. وأدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات: ممثل بيرو، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل منغوليا، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل غامبيا؛ وممثل الجزائر.

2- وفي البيان الافتتاحي، قدمت المديرة لمحة عامة عن الاتجاهات الأخيرة التي تشهدها أسواق السلع الأساسية. وكما ذُكر في سياق "توافق آراء جنيف"، لا يزال الاعتماد على السلع الأساسية سائداً في ثلثي البلدان النامية، وهو ما من شأنه أن يعرقل التحول الهيكلي ويزيد من التعرض للصدمات الخارجية ويؤثر على التنمية المستدامة. وأبرزت أن أسواق الأغذية العالمية تواجه تحديات طويلة الأجل؛ وأن كفالة الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لسلاسل القيمة الزراعية لا يزال يمثل تحدياً؛ وأن توسيع نطاق إضافة القيمة والتجارة في مجال الزراعة أمر ضروري للتنمية المستدامة والأمن الغذائي على حد سواء. وأشارت المديرة في هذا الصدد إلى ضرورة وضع استراتيجيات منسقة وتعزيز التعاون والشفافية على الصعيد العالمي. وقالت إن التركّز الذي يتسم به مجال المعادن الحرجة اللازمة للانتقال إلى الطاقة النظيفة لا يزال ينطوي على مخاطر؛ ومع ذلك، اعتبرت أن ثمة أمثلة عملية على إنجازات وطنية تحققت من خلال بعض التدخلات السياساتية. وأضافت أن الأونكتاد يدعم هذه الجهود، وذلك مثلاً من خلال توفير خرائط طريق للانتقال من الاعتماد على السلع الأساسية إلى النمو الصناعي المتنوع، وأشارت إلى مشاريع في مدغشقر وناميبيا وزامبيا. وأشارت المديرة في الختام إلى أن مناقشات الدورة الراهنة ستركز على مسألة إضافة القيمة والتنويع الاستراتيجي، باعتبارهما عنصرين أساسيين للقدرة على الصمود والتنافسية والتنمية الطويلة الأجل، وستتناول الخيارات السياساتية التي يمكن من خلالها تعزيز إضافة القيمة والتنويع.

3- وأكد عدد من المندوبين وممثلو عدة مجموعات إقليمية الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة الاعتماد على السلع الأساسية، التي وصفها البعض بأنها فخ تنموي هيكلي في البلدان النامية، وربطوها بدورات التقلب والضغوط المالية والتحول الهيكلي المحدود؛ وسلط المتحدثون الضوء على المسائل التالية: أن الإفراط في الاعتماد على صادرات السلع الأولية يعرض الاقتصادات لصدمات الأسعار، والآثار المرتبطة بتغير المناخ، والاضطرابات الجيوسياسية، الأمر الذي يقوض استقرار الاقتصاد الكلي والاستثمار الاجتماعي؛ أن الافتقار إلى البنية التحتية والتكنولوجيا والتمويل والمهارات يعرقل التنويع وإضافة القيمة، ولا سيما على صعيد المؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تديرها نساء؛ أن التدابير الأحادية والحواجز التجارية تؤدي إلى تفاقم التبعية وتقييد الوصول إلى الأسواق وإعاقة التصنيع؛ أن الصدمات المناخية وارتفاع تكاليف النقل والممارسات التجارية غير العادلة تزيد من تهميش البلدان المعتمدة على السلع الأساسية؛ أن تحقق التنويع الشامل للجميع والاندماج في سلاسل القيمة

العالمية على نحو مستدام يستلزم توفير دعم دولي هادف يشمل على سبيل المثال التمويل بشروط ميسّرة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وإعمال قواعد تجارية عادلة.

باء- التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- الزراعة

4- تولت تيسير حلقة النقاش مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية. وأشار الرئيس بالنيابة لقسم السلع الأساسية الزراعية، فرع السلع الأساسية، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، إلى أن عام 2025 شهد اتجاهات متباينة في الأسعار اتسم بما يلي: ارتفاع في أسعار الزيوت النباتية والمشروبات المدارية؛ وثبات في أسعار المطاط؛ وتراجع في أسعار الحبوب والقطن. ومن بين العوامل المؤثرة ارتفاع محصول فول الصويا، وحالة الطقس في غرب أفريقيا، وتقلبات أسعار الدولار والنفط، وارتفاع تكاليف الأسمدة، وهو أدى إلى انخفاض هوامش أرباح المزارعين. وأشار المتحدث إلى المخاطر الطويلة الأجل، بما في ذلك تغير المناخ، التي يمكن أن تتفاقم بسبب ظاهرتي النينيو والنينيا والقطبية الثنائية للمحيط الهندي، ومسألة الآفات، وإزمان أشجار الكاكاو، وتركّز سوق الأسمدة؛ وشدد المتحدث على أن صغار المزارعين بحاجة إلى أسعار عادلة من أجل التكيف، الأمر الذي يتطلب وجود أسواق شفافة للمدخلات وقدرة على تحمل تغير المناخ للإسهام في استقرار سلاسل القيمة وحماية سبل العيش.

5- وضم فريق المناقشة المتحدثين التالين: خبير اقتصادي أول من المجلس الدولي للحبوب؛ وخبير اقتصادي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وباحث من مركز علوم واستراتيجيات الاستدامة التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

6- وركز المتحدث الأول على أسواق الحبوب العالمية، مسلطاً الضوء على اتجاهات متباينة شهدها عام 2025 في هذا الصدد، بما يشمل ارتفاع أسعار الذرة في بداية العام وانخفاضها بعد ذلك على إثر إعلان البرازيل والولايات المتحدة عن جني محاصيل قياسية، مدعومة بصادرات قوية من الولايات المتحدة؛ وانخفاض أسعار الأرز إلى أدنى مستوياتها منذ ثماني سنوات جراء رفع الهند حظر التصدير، وهو اتجاه تفاقم بسبب تراجع الطلب؛ وارتفاع أسعار فول الصويا نتيجة لتجدد الطلب في الصين؛ ووصول أسعار القمح إلى أدنى مستوياتها في خمس سنوات في تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن تعود إلى الارتفاع مرة أخرى. وتوقع المتحدث ارتفاع إنتاج الحبوب العالمي بأكثر من 100 مليون طن في 2025-2026، وهو أكبر ارتفاع منذ 2016-2017، مدفوعاً بتحسن حجم الغلة ومحاصيل قياسية متاحة للتصدير؛ وذكر أن الاستهلاك والتجارة بلغا مستويات قياسية اتسمت بتزايد المخزونات، في ظل مخاطر مرتبطة بالطقس والتوترات الجيوسياسية. وفي الأخير شدد المتحدث على أهمية شفافية السوق والتعاون، موضحاً أن وفرة الإمدادات وانخفاض الأسعار وإن كانا يدعمان الاستهلاك فإن الديناميات الحالية ستظل خاضعة لهيمنة التقلبات والتحولات السياساتية.

7- وقدم المتحدث الثاني مجموعة من التوقعات القائمة على المحاكاة تُظهر أن الأسواق في عام 2034 ستكون محكومة بعامل السكان والناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، التي يعزى لها أكثر من 80 في المائة من نمو الإنتاج. وتوقع ارتفاع الطلب على الأغذية والأعلاف والوقود الأحيائي، في ظل تزايد الاستهلاك الفردي للسعرات الحرارية، على الرغم من محدودية الدخل. وأشار المتحدث إلى ضرورة زيادة الإنتاجية من أجل الدفع بالنمو، على اعتبار أن توسيع الأراضي أمر غير مستدام وأن توسع تربية الماشية والدواجن سيؤدي إلى زيادة الطلب على الحبوب

والبذور الزيتية وانبعاثات غازات الدفيئة. وأشار المتحدث إلى أن المحاكاة تبين أن تحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030 والحفاظ على الانبعاثات في حدود عدم تجاوز الاحترار العالمي 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، سيتطلب قفزة في الإنتاجية بنسبة 28 في المائة، أي ما يعادل ثلاثة أمثال الاتجاهات الحالية، دون توسيع الأراضي الزراعية. واعتبر المتحدث أن التجارة تظل عاملاً حيوياً في سياق تشكل فيه أمريكا اللاتينية المصدر الرئيسي للصادرات، بينما يتزايد اعتماد أفريقيا وآسيا على الواردات، متوقعاً انخفاض الأسعار الحقيقية في ضوء سيناريو يفترض ارتفاع الإنتاجية واستقرار الأحوال الجوية. وفي الختام سلط المتحدث الضوء على عامل الابتكار، مثل التكنولوجيا الأحيائية والأتمتة والزراعة الدقيقة، والتعاون المتعدد الأطراف باعتبارهما عاملاً حاسماً في الحفاظ على الأمن الغذائي، وخفض الانبعاثات، وتحقيق استقرار الأسعار المحلية في ظل التحديات اللوجستية وتحديات العملة.

8- وتناول المتحدث الثالث "مؤشر جميل"، الذي يُقاس به تأثر تجارة المواد الغذائية بالاعتماد على الواردات، واستقرار العملة الأجنبية، وموثوقية سلسلة التوريد، وتنوع الموردين. وقال إن 50 في المائة من الدول، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط وفي صفوف الدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه في الوقت الراهن مستويات متوسطة إلى عالية من قابلية التأثر. وبينما تؤمّن البلدان ذات الدخل المرتفع غذاءها عن طريق التجارة، تواجه البلدان المنخفضة الدخل صعوبات في هذا الصدد بسبب محدودية الموارد والإنتاجية. وأشار المتحدث إلى توقعات تشير إلى أن النمو السكاني في المناطق الأكثر فقراً سيتجاوز الناتج الزراعي، مما سيزيد الاعتماد على الواردات وقابلية التأثر، وذكر أن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم الصدمات، موضحاً مع ذلك أن تأثيراته على المحاصيل ستظل متواضعة حتى أواخر هذا القرن. وتناول المتحدث في الأخير الأهمية الحاسمة للتجارة، متوقعاً أن تشهد 64 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حالة استقرار لقابلية التأثر، بينما ستشهد 30 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية استفحالاً لقابلية تأثرها، وخاصة في أفريقيا.

9- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى أن الزيادات الأخيرة في التعريفات الجمركية وتقليص الأفضليات التجارية قد قلصا فرص التصدير، مما زاد من قابلية التأثر. وفي هذا الصدد، أشار أحد المتحدثين من فريق المناقشة إلى أن ارتفاع التعريفات الجمركية والتدابير الأحادية الجانب يهدّدان بقدر أكبر إمكانية بلوغ أسعار عادلة في الأسواق. ورداً على سؤال من أحد المندوبين بشأن السياسات تحقيق أسعار عادلة مواتية لصغار المزارعين، مثل السعر الأدنى للمنتجات الزراعية في كوت ديفوار، ذكر متحدث من فريق المناقشة أن هذه السياسات يمكن أن تنجح ولكنها تتطلب حكامة قوية وقدرة مالية. واقترح متحدث آخر إنشاء تعاونيات، وتقصير سلاسل القيمة، وتفعيل إمكانية التتبع، وإضافة القيمة؛ وأشار إلى أن صناديق حالات الطوارئ وتحالفات المنتجين يمكن أن تساعد في استقرار الدخل. ورداً على سؤال من أحد المندوبين بشأن كيفية معالجة عامل الاضطرابات السياسية في "مؤشر جميل"، أشار أحد أعضاء فريق المناقشة إلى أن المؤشر يُحدّث من أجل مراعاة بالمخاطر الجيوسياسية، تسليماً بتأثيرها الكبير على الاقتصادات القابلة للتأثر. وأكد أحد المندوبين أن تقلب الأسعار لا يرتبط بالعرض والطلب فحسب، بل أيضاً بالأحداث الجيوسياسية والتحولات السياسية. وفي هذا الصدد، أشار أحد المتحدثين من فريق المناقشة إلى الحاجة إلى تخفيف القيود على الصادرات، والتعاون المتعدد الأطراف، والاستثمار الإقليمي في البنية التحتية ورأس المال البشري، من أجل التخفيف من التقلبات ودعم الوصول العادل إلى الأسواق، ولا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تفاقم أوجه قابلية التأثر التجاري.

2- المعادن والخامات والفلزات، والطاقة

10- تولى تيسير حلقة النقاش موظف للشؤون الاقتصادية من فرع السلع الأساسية، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية. وتناول الكلمة موظف مساعد للشؤون الاقتصادية من فرع السلع الأساسية فسلط الضوء على انخفاض أسعار الوقود منذ أوائل عام 2025، مدفوعاً بارتفاع إنتاج أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول وتراجع تدابير خفض الإنتاج. وفي المقابل، وصلت أسعار المعادن الثمينة إلى مستويات قياسية، إذ تجاوز الذهب 000 4 دولار للأونصة في خضم التوترات الجيوسياسية والطلب القوي للمصارف المركزية، وارتفعت أسعار الفضة بسبب استخدامها في الصناعة والتكنولوجيا الخضراء. وظلت أسعار بعض المعادن الحرجة اللازمة للانتقال إلى الطاقة المتجددة دون مستويات الذروة التي سجلتها في عام 2022، بسبب تزايد العرض وضعف الطلب، على الرغم من الارتفاع الحاد في أسعار الكوبالت عقب فرض قيود على التصدير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الختام شدّد المتحدث على دور تنوع سلاسل الإمداد ومرونتها وأهمية التعدين وإعادة التدوير المستدامين في ضمان الوصول إلى الموارد الاستراتيجية في المدى الطويل.

11- وضم فريق المناقشة المتحدثين التالين: نائب الرئيس المكلف بالشؤون الاستراتيجية، مؤسسة شينيير ماركوتينغ (Cheniere Marketing)؛ وخبير تحليل أقدم لأسواق النفط من الوكالة الدولية للطاقة؛ وخبير تحليل لقطاعي الطاقة والتعدين من سويسرا؛ ومراسل أسعار أقدم من مؤسسة فاست ماركيتس غلوبال (Fastmarkets Global)؛ وخبير تحليل أقدم لأسواق النفط من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

12- وتناول المتحدث الأول من فريق المناقشة موضوع أسواق الغاز والغاز المسال العالمية، وأشار إلى أن الأسعار استقرت في عام 2025 بعد التقلبات التي شهدتها في عام 2022. وبقيت الأسعار المرجعية في آسيا وأوروبا متوافقة، إذ تضم المنطقتان الأسواق الرئيسية للغاز الطبيعي المسال، بينما اتسمت الأسعار بمستويات أدنى من أعلى قيمة لها في عام 2022 لكن مستوياتها ظلت أعلى من معدلات ما قبل عام 2014، بسبب عدم اكتمال انتعاش العرض. ونما العرض على نحو متواضع، بقيادة قطر والولايات المتحدة. وزاد الطلب في أوروبا معوضاً انخفاض التدفقات من الاتحاد الروسي؛ وتباطأ الطلب في آسيا، ولا سيما في الصين، في ظل ارتفاع أسعار التسليم الفوري والصعوبات الاقتصادية، بما في ذلك فيما يتعلق بالنمو الصناعي والنشاط التصنيعي والعقبات التجارية. وفي الأخير، أشار المتحدث إلى الدور الحاسم للغاز الطبيعي المسال في أمن الطاقة والانتقال إلى الوقود النظيف، مشدداً على الحاجة إلى استثمارات مستدامة لتحقيق التوازن في الأسواق.

13- وتناول المتحدث الثاني موضوع أسواق النفط، مشيراً إلى أن سعر خام برنت انخفض إلى 64 دولاراً للبرميل، بسبب ضعف العوامل الأساسية وتوقع فائض في العرض في عام 2026. وأوضح أن نمو الطلب مصدره أساساً دول في آسيا غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باستثناء الصين، وأن هذا النمو قابله استمرار لانخفاض الطلب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتباطأ في الصين. وأخيراً، ذكر المتحدث أن التوقعات تشير إلى أن الطلب العالمي سينمو بوتيرة متواضعة في ظل تزايد فوائض الأسواق، مما سيضيف ضغطاً نزولياً على الأسعار، موضحاً أن ضوابط الأسعار والإعانات في البلدان النامية تزيد من ضعف الصلة بين الأسواق العالمية والمحلية.

14- وركز المتحدث الثالث على تقلب أسعار المعادن الحرجة اللازمة للانتقال إلى الطاقة النظيفة، وهو تقلب مرده التأرجح السريع بين النقص والوفرة في العرض، والطبيعة الدورية لصناعة التعدين، والتركز

الجغرافي، والقرارات السياساتية، والمضاربة، والتغير التكنولوجي. وقال إن هذا التقلب يؤدي إلى تعقيد الاستثمار والتخطيط المالي في البلدان المنتجة. وختم المتحدث موضحاً أن استمرار انخفاض مستويات الأسعار في عام 2025 أدى إلى تثبيط الاستثمارات الجديدة وعرقلة تنويع سلاسل التوريد، مما يزيد من قابلية التأثر بالاضطرابات في المستقبل.

15- وناقش المتحدث الرابع الضوابط التي فُرضت في الآونة الأخيرة على تصدير عناصر الأتربة النادرة وتأثيرها على سلاسل التوريد العالمية للسيارات الكهربائية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة. وأشار إلى مكانة الصين في سلسلة قيمة عناصر الأتربة النادرة، إذ تنتج أكثر من 80 في المائة من المغناطيسات. واستهدفت ضوابط التصدير التي فرضتها الصين في نيسان/أبريل 2025 الأتربة النادرة الثقيلة، مثل الديسبروسيوم، والغادولينيوم، والتيربيوم، مما أدى إلى تفاوتات كبيرة في الأسعار بين الأسواق الدولية والأسواق في الصين. وأخيراً، تناول المتحدث الجهود المبذولة في بلدان أخرى من أجل تطوير مصادر إمداد جديدة، مشيراً إلى أن الديناميات الجيوسياسية قد أعادت تشكيل التدفقات التجارية وخلقت مخاطر وفرصاً على حد سواء.

16- وناقش المتحدث الخامس الضغوط المتزايدة على الأسواق العالمية للمواد الخام الأساسية، في ظل توسع الطلب وتركز العرض. وأبرز تزايد القيود على الصادرات، إذ واجه أكثر من 20 في المائة من التجارة في مواد معيّنة، مثل الكوبالت، والليثيوم، والأتربة النادرة، إجراءً تقييدياً واحداً على الأقل في الفترة 2021-2023. وتهدف هذه التدابير إلى دعم القيمة المضافة المحلية، ولكنها قد تؤدي في المدى القصير إلى تحوير الأسواق وزيادة التكاليف في القطاعات التحويلية. وشدد المتحدث في الأخير على الحاجة إلى أسواق مفتوحة وتحسين الرقابة والتعاون الدولي من أجل تحقيق التوازن بين التأمين والاستدامة والكفاءة الاقتصادية.

17- وخلال المناقشة اللاحقة، أشار أحد المتحدثين من فريق المناقشة إلى صمود تجارة الغاز الطبيعي المسال، بينما سلط مشارك آخر الضوء على عودة السوق بسرعة إلى طبيعتها بفضل المخزونات وآليات الطوارئ. وتناول أحد المندوبين موضوع البلدان الغنية بالموارد وكيف يمكن للأسواق أن تخضع للضغوط الاقتصادية بدلاً من الضغوط السياسية. واعتبر مندوب آخر أن اللجوء إلى التعدين في أعماق البحار استراتيجية ممكنة للتنويع. لكن أحد المتحدثين من فريق المناقشة أشار في هذا الصدد إلى ضرورة توخي الحذر، بالنظر إلى المخاطر البيئية والتنظيمية الكبيرة، وشدد ممثل أمانة الأونكتاد على أهمية مراعاة الآثار البيئية. ورداً على سؤال من أحد المندوبين بشأن مدى توافق قيود التصدير مع تزايد الطلب العالمي على التكنولوجيات المتجددة، وما إذا كانت إعادة التدوير يمكن أن تخفف من النقص، أشار أحد المتحدثين إلى أن استخدام القيود غالباً ما يهدف إلى جذب الاستثمار في مراحل نهائية لما بعد الاستخراج، لكنه قد يتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، في حين ذكر متحدث آخر من الفريق أن إعادة التدوير أمر حيوي ولكنه غير كافٍ بحد ذاته. وأعرب أحد المندوبين عن قلقه إزاء تزايد القيود التجارية وإضعاف تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية. ووصف أحد المتحدثين من الفريق التجربة المتباينة في إندونيسيا في مجال التصنيع النهائي. وأبرز أحد المندوبين ضعف البلدان النامية أمام تقلبات السوق. وفي هذا الصدد، أوصى أحد المتحدثين بالتنويع وزيادة كفاءة الطاقة، واقترح متحدث آخر التعاون الإقليمي لتعزيز التأثير الجماعي في السوق. وأشار أحد الخبراء إلى استخدام الترميز الرقمي لتتبع مصدر المعادن المعاد تدويرها. وأبرز أحد المتحدثين من فريق المناقشة التعقيدات المرتبطة بالبيانات، بينما أشار آخر إلى أن معدلات إعادة تدوير عناصر الأتربة النادرة ظلت في حدود تناهز 1 في المائة. وذكر أحد المندوبين أن الوقود الأحفوري سيظل هو الوقود السائد حتى عام 2050؛ وأشار إلى الحاجة إلى انتقال عادل في مجال الطاقة قائم على تحييد الأثر التكنولوجي؛ وأثار مخاوف بشأن استقرار سوق

الطاقة في المدى الطويل وإمدادات الغاز الطبيعي المسال. وفي هذا الصدد، ذكر أحد المتحدثين من الفريق أنه يتوقع حدوث فائض في العرض في المدى القريب، بينما أشار متحدث آخر إلى أن الطلب المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي قد يؤخر التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري.

جيم- التنويع الاستراتيجي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية

(البند 4 من جدول الأعمال)

1- الزراعة

18- عرضت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية عند افتتاح حلقة النقاش الأولى المذكرة المعنونة "التنويع الاستراتيجي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية" (TD/B/C.I/MEM.2/65)، وأشارت إلى أن السلع الزراعية، التي بلغت قيمتها 2,29 تريليون دولار في الفترة 2021-2023، تشكل ثلث صادرات السلع الأساسية العالمية، وأن الأغذية تمثل منها 87 في المائة. وأبرزت المديرة الأهمية الرئيسية التي تكتسيها تجارة المنتجات الزراعية في ضمان الأمن الغذائي، والتخفيف من آثار الصدمات المناخية، ودعم فرص العمل في الريف والنمو الاقتصادي؛ وأوضحت أن التجارة يمكن أن تتيح فرصاً للوصول إلى المدخلات والأسواق، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

19- وتولى تيسير حلقة النقاش الرئيس بالنيابة لقسم السلع الأساسية الزراعية، فرع السلع الأساسية، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية. وضمت حلقة النقاش المتحدثين التالين: رئيس الشؤون الاستراتيجية والتطوير، الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛ وأخصائي من المديرية الوطنية للصناعة، وزارة الاقتصاد والمالية، موزمبيق؛ والمدير العام للتجارة بوزارة التجارة، سري لانكا.

20- وذكر المتحدث الأول أن الصندوق المشترك للسلع الأساسية قد اضطلع، على مدى 27 عاماً، بتمويل مشاريع في سلاسل القيمة الزراعية في البلدان النامية، وأن الصندوق قد قرر، في ظل تغير أولويات أعضائه، تحويل النموذج المالي للصندوق من نظام للمنح إلى نظام للاستثمار المؤثر القائم على القروض. وفي الوقت الحاضر، يمتلك الصندوق محفظة تبلغ قيمتها حوالي 130 مليون دولار، يقدم من خلالها مجموعة من أدوات الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وأشار المتحدث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم توظف أكثر من 70 في المائة من العمال وتعدّ المحرك الرئيسي للتنمية الصناعية والإنتاجية. وقال إن الصندوق واصل التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة الزراعية التي تربط الأسواق العالية القيمة بأصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك مثلاً من خلال تمويل مبادرات في مجال الزراعة المتجددة، مثل معالجة المكداميا والأفوكادو في كينيا؛ وتنويع إنتاج الكاكاو في الفلبين؛ وإنتاج زيت النخيل من دون إزالة الغابات في سيراليون. وأخيراً، شدد المتحدث على أهمية مواءمة استراتيجيات وأدوات التمويل مع احتياجات سلاسل القيمة الزراعية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنويع.

21- وأبرزت المتحدثة الثانية الإمكانات الصناعية والتجارية الكبيرة في موزامبيق، بالنظر إلى ما تمتلكه من أراضٍ صالحة للزراعة تبلغ مساحتها 27 مليون هكتار، وموارد نفطية وغازية كبيرة، وبنية تحتية، بما في ذلك أعمق ميناء في الجنوب الأفريقي. غير أنها أشارت إلى أن المخاطر المستمرة، مثل الكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي، تقوض جهود الحكومة الرامية إلى جذب الاستثمارات الموجهة نحو التصدير. وأخيراً، شددت المتحدثة على ضرورة التركيز على تطوير الصناعات، مثل الأغذية المصنعة، التي تخدم السوق المحلية، وبالتالي بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز حجم الإنتاج، قبل التوجه إلى أسواق التصدير.

22- وعرضت المتحدثة الثالثة من فريق المناقشة استراتيجية الزراعة الموجهة للتصدير في سري لانكا. وقالت إن القطاع الزراعي يسهم بنسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني

و26 في المائة من إجمالي العمالة. وأوضحت أن الاستراتيجية أولت الأولوية لتأسيس العلامة التجارية والاستدامة وإضافة القيمة، وأن الهدف المتوخى منها كان هو العمل بالشراكة مع أسواق المقصد من أجل بلورة المعايير والبنى التحتية للازمة للحصول على شهادات تسمح بالوصول إلى الأسواق. وأبرزت المتحدثة أمثلة ناجحة لتأسيس علامة تجارية والامتثال لمعايير التصدير وتنويع المنتجات، منها شاي سيلان، وهو المادة الزراعية الرئيسية التي تمثل حوالي 50 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لبلدها، والقرفة التي تنتج سري لانكا منها حوالي 80 في المائة من الإمدادات العالمية. وقالت إن الحكومة خلصت إلى أن المنتجات الغذائية والصحية المصنوعة من جوز الهند يمكن أن تشكل قطاعات نمو محتملة. وأكدت المتحدثة أن استراتيجيات التصدير الزراعي الطويلة الأجل لا يمكن أن تنجح دون مجموعة أوسع من السياسات المرتبطة بها، مثل تربية أنواع المحاصيل المتكيفة مع تغير المناخ، والبحث والتطوير في تقنيات المعالجة والمنتجات. وإضافة إلى ذلك، أشارت المتحدث إلى أن سري لانكا ودول أخرى من جنوب آسيا لم تتكامل بعد بنفس الدرجة التي وصلت إليها دول في مناطق أخرى، إذ توجد فيها تعريفات جمركية مرتفعة نسبياً ونقص في البنية التحتية للتجارة عبر الحدود. وأخيراً، أشارت المتحدثة إلى ضرورة أن تواصل بلدان جنوب آسيا الانخراط في النظام التجاري المتعدد الأطراف والتعاون من خلال الاتفاقات التجارية الإقليمية، من أجل إزالة الحواجز التجارية وتحسين القدرة التنافسية والوصول إلى أسواق تصدير أكثر ربحية.

23- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أبرز عدد من المندوبين الحاجة إلى بناء قدرة المزارعين على طلب القروض، بالاقتران مع جهود يتعين أن يبذلها المقرضون من أجل تبسيط إجراءات تقديم الطلبات. ورداً على سؤال من أحد المندوبين بشأن دور تمويل القروض في استراتيجية الصندوق المشترك للسلع الأساسية، أشار أحد المتحدثين من فريق المناقشة إلى أن الصندوق لا يواجه قيوداً تتعلق بتوافر الأموال، بل بنقص الطلبات المؤهلة، ولهذا السبب، يقدم الصندوق قروضاً إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويدعم بناء قدرات المزارعين وغيرهم من أصحاب المصلحة بهدف زيادة عدد الطلبات المؤهلة ضمن مقترحات المشاريع القابلة للتنفيذ والموجهة نحو تحقيق الأثر. وأشار ميسر المناقشة إلى الحاجة إلى سياسات للتغلب على الفجوات المستمرة في التمويل والقدرات وللتخفيف من المخاطر المرتبطة بعدم اليقين في أسواق السلع الأساسية، وإلى جذب الاستثمارات وتحسين الوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف.

24- وتولت السفيرة الممثلة الدائمة لشيلي لدى منظمة التجارة العالمية تيسير حلقة النقاش الثانية التي تناولت مسألة التجارة بوصفها أداة لتنويع الصادرات الزراعية في البلدان النامية وإضافة القيمة إليها. وأشارت إلى الأهمية المركزية للقيمة المضافة، والارتقاء بالإنتاجية، والتنويع في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وأكدت أن التجارة، عندما تدعمها سياسات وتكنولوجيات ملائمة، يمكن أن تدفع النمو الشامل والمستدام في سلاسل القيمة الزراعية.

25- وضم فريق المناقشة المتحدثين التاليين: وزيرة – مستشارة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وسفير – نائب للممثل الدائم لإندونيسيا لدى منظمة التجارة العالمية ومكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

26- وقدمت المتحدثة الأولى لمحة عامة عن منظومة التكنولوجيا الزراعية الآخذة في التوسع في الأرجنتين. وقالت إن هذا القطاع قد تطور من خلال التعاون بين المؤسسات العلمية العمومية والجامعات والشركات الخاصة والمزارعين. وأشارت إلى أن الأرجنتين بحاجة إلى تلبية الطلب العالمي المتزايد على الغذاء والطاقة الأحيائية بموازاة مع معالجة الضغوط البيئية، مثل فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور التربة، وتقلب المناخ. وفي هذا السياق، أصبحت الزراعة الرقمية والدقيقة أداة لزيادة الكفاءة والاستدامة، بما يشمل

دمج البيانات في الوقت الحقيقي، والأتمتة، والتتبع الرقمي، وتكنولوجيا المُسيّرات، ومنصات الري الذكية، والأنظمة الرقمية لإدارة المحاصيل. وأكدت المتحدثة أن شركات التكنولوجيا الزراعية تتركز في المقاطعات الرائدة في مجال الإنتاج الزراعي، حيث تتجمع القدرات العلمية والإنتاجية. وذكرت أن الشركات الناشئة تتعاون مع الباحثين والمستخدمين وتستعين بخدمات الإرشاد، مما يتيح تطوير حلول ذات تطبيقات تجارية، وأن المؤسسات العامة تؤدي دوراً أساسياً في توليد المعرفة ونقل التكنولوجيا وتوفير الخدمات الساتلية لرصد المناخ واستخدام الأراضي. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بالأعباء الإدارية والضرائب وتجزُّؤ السياسات فيما بين الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات وصعوبات في الحصول على تمويلات ميسور التكلفة، فضلاً عن ظروف الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقاً. وقالت المتحدثة إن فجوات الربط الرقمي في أنحاء مختلفة من الأرجنتين تؤثر في انتشار التكنولوجيا. وأبرزت المجالات التالية التي تبذل فيها السلطات العمومية جهود تصب في دعم الابتكار: سياسات العلوم والتكنولوجيا؛ وقانون اقتصاد المعرفة، الذي يشمل الخدمات الزراعية القائمة على البيانات؛ وبرامج ريادة الأعمال التي تستهدف الشركات الناشئة. وفيما يتعلق بالتجارة، شددت المتحدثة على أن الأسواق العالمية تتطلب بصورة متزايدة إمكانية التتبع والاستدامة والامتثال للمعايير البيئية والصحية، وأن التكنولوجيا الزراعية تساعد المنتجين في الأرجنتين على تلبية المتطلبات، وتحويل المعايير إلى فرص. وختمت المتحدثة قائلة إن التقنيات التي طُوِّرت في الأرجنتين يمكن أن تجد لها أوجه تطبيق على الصعيد العالمي وإنها تتطلب أسواقاً دولية لتحقيق الحجم المطلوب، موضحة أن التجارة تساعد أيضاً على استيراد التكنولوجيا المتقدمة والدراية، الأمر الذي يعزز بدوره الابتكار المحلي.

27- وعرض المتحدث الثاني استراتيجية إندونيسيا فيما يتعلق بإضافة القيمة وتحقيق التحول الزراعي في إطار "رؤية إندونيسيا الذهبية لعام 2045." وقال إن الزراعة تمثل قطاعاً استراتيجياً، إذ تسهم في 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و29 في المائة من فرص العمل. وذكر المتحدث أن إندونيسيا تهدف إلى تجنب فخ الدخل المتوسط من خلال التحول من الاعتماد على تصدير السلع الأولية إلى التصنيع ذي القيمة المضافة. وأبرز التحديات الهيكلية، بما في ذلك تقلب الأسعار العالمية ومحدودية قدرات وموارد صغار المزارعين التي تعرقل تلبية مختلف معايير شهادات الاستدامة، فضلاً عن الجغرافيا الأرخبيلية لإندونيسيا، مما ينتج عنه تجزؤ الخدمات اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل. ولمواجهة هذه القيود، استثمرت الحكومة في البنية التحتية بهدف خفض تكاليف الخدمات اللوجستية من 13 إلى 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف المتحدث أن النافذة الوطنية الموحدة والمنظومة اللوجستية على الصعيد الوطني تساعدان على تحسين تيسير التجارة وخفض تكاليف المعاملات. وإضافة إلى ذلك، تُصمَّم تكتلات إنتاجية للمساعدة في ضمان إمدادات موثوقة لصناعات تجهيز المنتجات الزراعية. وقال إن التدابير التكميلية لتعزيز الإنتاجية تشمل الميكنة وتحسين أنواع البذور واعتماد التقنيات المقاومة للمناخ وخدمات الإرشاد الرقمية. وإضافة إلى ذلك، سلط المتحدث الضوء على الإصلاحات الاجتماعية والإدارية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى جذب المزيد من الشباب إلى قطاع الزراعة من خلال حوافز في مجال ريادة الأعمال والتوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن التدابير الرامية إلى تعزيز إنفاذ القانون والكفاءة الإدارية. وأخيراً، فيما يتعلق بالسياسة التجارية، شدد المتحدث على أن الاتفاقات الإقليمية والثنائية تشكل أدوات أساسية لتنويع الأسواق وجذب الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية، إلا أن الحواجز التجارية "المقنعة" في أسواق المقصد تطرح مخاطر تمس بجهود تنويع الصادرات التي تبذلها البلدان النامية.

28- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تناول الخبراء مشاركة القطاع العام، وتحديات الاقتصاد الكلي، والقيود التمويلية، وأوجه عدم اليقين في النظام التجاري، ودور المعايير التنظيمية. وفي هذا الصدد، شدد المتحدثون من فريق المناقشة على الأهمية التي يكتسيها الاتساق والشفافية ووجود نظام تجاري متعدد الأطراف يعمل بصورة جيدة في دعم التنويع والقيمة المضافة.

2- المعادن والخامات والفلزات، والطاقة

29- تولى تيسير حلقة النقاش الثالثة، التي تناولت نموذجاً قائماً على البيانات لاستراتيجيات التنويع، موظف للشؤون الاقتصادية من فرع السلع الأساسية، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية. وضم فريق المناقشة المتحدثين التالين: رئيس قسم السلع الاستخراجية التابع لفرع السلع الأساسية، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية؛ ونائب المدير التنفيذي لوزارة الصناعات والمناجم والطاقة، ناميبيا.

30- وأوجز المتحدث الأول من فريق المناقشة إطار التقييم السريع الذي وضعته الأونكتاد لتحديد فرص إضافة القيمة والتنويع في الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية. ومن خلال الجمع بين تحليل التعقيد الاقتصادي، ورسم النطاق التحليلي للمنتجات، والبيانات التجارية التفصيلية، والمشاورات مع الصناعات الوطنية، يساعد هذا الإطار في تحديد المنتجات المجدية والمتوافقة مع القدرات المتاحة. وأظهرت النتائج الأولية في مدغشقر، وناميبيا، وزامبيا فرصاً للتنويع داخل وخارج سلاسل قيمة المعادن الحرجة، ولا سيما في قطاعات الكيماويات، والآلات، والمعادن، والبلاستيك، وغيرها من القطاعات ذات التكنولوجيا المتوسطة. وأخيراً، شدد المتحدث على أهمية اعتماد التسلسل المناسب للسياسات، وذلك من خلال تحديد الفرص القابلة للتنفيذ، ثم معالجة العوائق من خلال سياسات صناعية هادفة، ثم ضمان تنسيق الإجراءات المؤسسية، لتحويل الإمكانات إلى إنتاج وصادرات.

31- وأشار المتحدث الثاني إلى أن قطاع التعدين في ناميبيا يساهم بنحو 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بفضل ما يمتلكه من احتياطيات من النحاس، والغرافيت، والليثيوم، والمنغنيز، واليورانيوم. وذكر أن الملكية الأجنبية تهيمن على الاستخراج وأن التجهيز لا يزال محدوداً؛ وتحظر ناميبيا تصدير الليثيوم غير المعالج وبعض المعادن من أجل تعزيز إضافة القيمة محلياً. وإضافة إلى ذلك، تشمل أولويات التنويع المواد الكيميائية، ومنتجات النحاس والغرافيت، وتحسين قيمة الحديد والصلب واليورانيوم، إلى جانب مبادرات تشمل المناطق الاقتصادية الخاصة، وممرات الهيدروجين الأخضر، وتوسيع البنية التحتية للنقل، والتعاون الإقليمي مع زيمبابوي. وشملت المرحلة الأولى تقييماً سريعاً نُفِّذ بالتعاون مع اليابان والاتحاد الأوروبي والأونكتاد.

32- وتولت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية تيسير حلقة النقاش الرابعة التي تناولت تجارب البلدان والشركاء. وضم فريق المناقشة المتحدثين التالين: السفير الممثل الدائم لغيانا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وخبير اقتصادي أقدم من وزارة الصناعة والتجارة، زيمبابوي؛ ومستشار من الجمعية الألمانية للتعاون الدولي.

33- وأبرز المتحدث الأول التحول السريع الذي شهدته غيانا عقب اكتشاف النفط في عام 2020. وقال إن غيانا هي أكبر منتج للنفط بمقياس نصيب الفرد في العالم وإنها قد حققت نمواً غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي. ووُجهت الإيرادات إلى البنية التحتية والصحة والتعليم وتنمية المجتمع من خلال صندوق الثروة السيادية. ووصف المتحدث دور غيانا في أسواق أرصدة الكربون والتقدم المحرز في مشاريع تحويل الغاز إلى طاقة، والتكرير، وإنتاج الأسمدة، وتخصيب البوكسيت، والذهب، والاكتفاء الذاتي الزراعي. وأخيراً، ذكر المتحدث أن عائدات الموارد استُخدمت لدفع عجلة التنويع على نطاق واسع، بما في ذلك في مجال الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والمجال الرقمي وقطاع الثقافة.

34- وعرض المتحدث الثاني استراتيجية زيمبابوي في مجال الاستفادة من المعادن الحرجة اللازمة للانتقال العادل في مجال الطاقة. وقال إن قيود التصدير المفروضة على المعادن غير المعالجة واشتراطات إثراء الخامات مكنت من جذب استثمارات تزيد قيمتها عن مليار دولار في مجال معالجة الليثيوم. وتوسعت صناعة صهر البلاتين في حين أتاحت الآليات المجتمعية إنشاء وحدات صناعية في

الأرياف. وذكر المتحدث أن التنويع في مجال الزراعة والصناعة التحويلية يتقدم على الرغم من استمرار وجود صعوبات، بما في ذلك ما يتعلق باستنزاف الموارد والتهريب والضغوط البيئية والنزاعات المجتمعية، وأبرز الأهمية الأساسية التي تكتسيها الحكامة والإنفاذ والتعاون الإقليمي في هذا الصدد.

35- وأبرز المتحدث الثالث نتائج البحث المتعلق بإضافة القيمة المحلية في سلاسل قيمة المعادن الحرجة، مشيراً إلى أن حظر التصدير وحده لا يكفي. وتتطلب إضافة القيمة بصورة ناجحة سياسة صناعية وحوافز استثمارية وبنية تحتية للطاقة والنقل ومهارات وتنسيقاً مؤسسياً ولوائح تنظيمية مستقرة. وقدم المتحدث أمثلة على ذلك، منها المجمعات الصناعية للنيكل في إندونيسيا وتصنيع المحولات الحفزية في جنوب أفريقيا.

36- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شدد أحد المندوبين على ضرورة تحويل الطفرات النفطية إلى فرص للتنمية المستدامة والمتنوعة. ورداً على سؤال من أحد المندوبين بشأن اعتبار المعايير البيئية حواجز غير جمركية محتملة ودور فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمعادن الحرجة اللازمة للانتقال الطاقي، أوضح أحد المتحدثين من فريق المناقشة أن هذه المعايير مشروعة، ولكنها قد تصبح حواجز إذا طُبقت على نحو انتقائي، وبيّن دور فرقة العمل في تنسيق دعم الأمم المتحدة لإضافة القيمة والتنويع في البلدان النامية. ورداً على سؤال من مندوب آخر بشأن تقييم سوق الهيدروكربونات على الصعيد الدولي وخطط إزالة انبعاثات الكربون في غيانا، قدم أحد المتحدثين تفاصيل بشأن خطة غيانا للانتقال إلى شبكة الطاقة النظيفة واستخدام صندوق الثروة السيادي لإدارة تقلبات الأسعار. ورداً على سؤال من أحد المندوبين بشأن تحديد أولويات التحديات المتعلقة بالتنويع ودور التعاون الدولي، قدم أحد المتحدثين شرحاً مفصلاً للمنهجية المتبعة في تحديد أولويات القطاعات على أساس خلق فرص العمل والجدوى، بينما سلط متحدث آخر الضوء على دور شركاء التنمية في دعم تصميم السياسات ونقل المعرفة والتكامل الإقليمي. وأدلى مندوب آخر ببيان مبدئي بشأن النزاعات الإقليمية المتعلقة باستخدام الموارد. ورداً على استفسار من أحد الخبراء بشأن جودة البيانات المستخدمة في الدراسات التحليلية والتحقق منها، أشار أحد المتحدثين إلى الصعوبات ذات الصلة وشرح الاستخدام المتآزر للبيانات التجارية الوطنية وللمشاورات مع القطاع الخاص لأغراض التحقق. وفي الأخير، أعرب أحد المندوبين عن تقديره لعمق المناقشات والرؤى العملية المطروحة، الأمر الذي يثري التنفيذ على الصعيد الوطني.

دال- خاتمة

37- أشار الرئيس في ملاحظاته الختامية إلى أن المناقشات أكدت أن الزراعة لا تزال تمثل عنصراً محورياً لتأمين سبل العيش والأمن الغذائي، إلا أن البلدان النامية تواجه ضغوطاً إضافية بسبب تقلبات المناخ وارتفاع تكاليف المدخلات وتجزؤ الخدمات اللوجستية. وأضاف أنه على الرغم من تراجع أسعار الحبوب في عام 2025، فإن المزارعين كثيراً ما اضطروا إلى الاعتماد على أسمدة وبذور ذات كلفة يصعب تحملها، مما زاد من تأثر البلدان المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الأقل نمواً. وأكد المشاركون أن الممارسات المستدامة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وتعزيز إضافة القيمة من خلال معالجة المنتجات الزراعية كلها أمور أساسية لتمكين المزارعين من جني المزيد من الفوائد من التجارة، في ظل نظام تجاري متعدد الأطراف موات للتنويع ونقل التكنولوجيا ويمكن التنبؤ به. وفيما يتعلق بالمواد الاستخراجية، لاحظ الخبراء أن أسواق الوقود والمعادن لا تزال تشهد درجة عالية من التقلب وأن الحيز الأكبر من القيمة المضافة لا يزال يتركز في مجالي المعالجة والتصنيع المتقدم. ويظل موقع البلدان النامية مقتصراً إلى حد بعيد على استخراج المواد الخام بسبب ثغرات البنية التحتية والمهارات والتكنولوجيا والقدرات المؤسسية. وأخيراً، ذكر الرئيس أن المناقشات قد أبرزت أن المعادن الحرجة اللازمة للانتقال إلى

الطاقة النظيفة توفر فرصاً كبيرة للتصنيع، ولكنها تتطلب سياسات صناعية متسقة، وبناء القدرات، والتكامل الإقليمي، والحكامة الفعالة.

38- وأكدت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في كلمتها الحاجة الملحة إلى الحد من الاعتماد على السلع الأساسية، وسلطت الضوء على أوجه الضعف المستمرة التي تواجهها البلدان النامية. وأكدت أن الزراعة والمعادن الحرجة اللازمة للانتقال إلى الطاقة النظيفة توفران سبلاً مهمة لتحقيق القدرة على الصمود والنمو، بشرط أن تكون مدعومة بممارسات مستدامة، وحكامة متسقة وشفافة، وقدرات مؤسسية أقوى، وتكامل إقليمي فعال. وأكدت المديرة التزام الأونكتاد بتوفير البيانات والتوجيهات السياساتية وبناء القدرات لمساعدة البلدان على الانتقال من تصدير السلع الأولية إلى إنتاج متنوع وذي قيمة أعلى.

39- وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أهمية التنويع والتعاون الدولي، فضلاً عن الاستثمار وبناء القدرات وأشاد بمناقشات الدورة، التي تناولت احتياجات البلدان النامية والتحديات التي تواجهها منظور كلي. وفي الأخير، أشار أحد الخبراء إلى فرص التعاون مع الأوساط الأكاديمية.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

40- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية التي عقدها في 9 كانون الأول/ديسمبر 2025، السيد أشسانول حبيب (إندونيسيا) رئيساً له، والسيد خوسيه أنطونيو كوري غونسالفيس براغا (البرازيل) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

41- اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أيضاً، في جلسته العامة الافتتاحية التي عقدها في 9 كانون الأول/ديسمبر 2025، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.2/64). وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية.

4- التنويع الاستراتيجي في البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية.

5- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند 5 من جدول الأعمال)

42- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن بالسلع الأساسية والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 10 كانون الأول/ديسمبر 2025، لنائب الرئيس – المقرر، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية لتقرير دورته السادسة عشرة بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الجزائر	ليبيا
الأرجنتين	لكسمبرغ
بنغلاديش	منغوليا
بيلاروس	المغرب
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	موزامبيق
البرازيل	ناميبيا
شيلي	نيبال
الصين	باكستان
الكونغو	بنما
كوبا	بولندا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	البرتغال
الجمهورية الدومينيكية	الاتحاد الروسي
مصر	جنوب السودان
فنلندا	سري لانكا
فرنسا	دولة فلسطين
غامبيا	تايلند
اليونان	توغو
غيانا	ترينيداد وتوباغو
الهند	تركيا
إندونيسيا	الإمارات العربية المتحدة
العراق	جمهورية تنزانيا المتحدة
أيرلندا	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
جامايكا	زامبيا
كيريباس	زمبابوي

* تتضمن قائمة الحضور هذه الجهات المشاركة المسجلة. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/INF.16.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الكومنولث
مجلس الحبوب الدولي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة التعاون الإسلامي

3- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
مركز التجارة الدولية
مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأغذية العالمي

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة العمل الدولية
منظمة التجارة العالمية

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

مركز أوروبا - العالم الثالث
شبكة العالم الثالث

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيط